مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظَرُ اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 7 حزيران/يونيه 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش. (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 8 حزيران/يونيه 2017 بتوقيت طوكيو).

UNCTAD/PRESS/PR/2017/10*
Original: English

التكنولوجيا الرقمية تحدث تغييراً جذرياً في أنماط الاستثمار العالمي في أول تصنيف من نوعه، يبين تقرير الأونكتاد أن نسبة 75 في المائة من أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات تتركز في ثلاثة بلدان

جنيف، *7 حزيران/يونيه 2017* - ما هي الأشياء التي لم تكن موجودة في عام 2007؟ انستاغرام (Instagram)، وأوبير (Uber) و30 من بين أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات، حسب ما يرد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي*. إن التكنولوجيا الرقمية آخذة في النمو، وهي تنمو بنسق سريع. والتقرير الجديد لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتناول بالدرس أثر التكنولوجيا الرقمية على أنماط الاستثمار العالمي ويكشف قائمة بأسماء أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات ويبرز مدى تأثيرها.

وتتوسع المؤسسات الرقمية المتعددة الجنسيات، كمنصات الإنترنت وشركات التجارة الإلكترونية والشركات ذات المحتوى الرقمي، بمعدلات تفوق بكثير معدل توسع الشركات الأخرى المتعددة الجنسيات.

ويتضمن *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017* قائمة جديدة بأسماء أكبر 100 مؤسسة رقمية متعددة الجنسيات ويستعرض أثرها على الصعيد العالمي، ويبين كيف أن بعض الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بلغت حجماً هائلاً في سنوات قليلة فقط.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

وتنجز المؤسسات الرقمية المتعددة الجنسيات زهاء 70 في المائة من مبيعاتها في الخارج، ولا تتجاوز نسبة أصولها الموجودة خارج البلدان الأصلية 40 في المائة. ونتيجة لذلك، لا تحدث هذه المؤسسات سوى القليل من الوظائف المباشرة في البلدان المضيفة. ومع ذلك، يمكن أن تفضي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الرقمية المتعددة الجنسيات إلى زيادة في القدرة التنافسية وأن تساهم في التنمية الرقمية.

ويتضمن التقرير أيضاً قائمة بأسماء أكبر 100 مؤسسة متعددة الجنسيات على نطاق العالم ويبين أن عدد شركات التكنولوجيا زاد بأكثر من الضعف بين 2010 و2015. وزادت أصول هذه الشركات بنسبة 65 في المائة، في حين شهدت عائداتها وعدد موظفيها ارتفاعاً بنحو 30 في المائة مقابل اتجاهات متراخية في مؤسسات أخرى متعددة الجنسيات ضمن أكبر 100 مؤسسة.

ومن النتائج المترتبة عن انعدام التنوع الإقليمي من حيث امتلاك الشركات الرقمية، تركزٌ في أنماط الاستثمار العالمي. فأكثر من 60 في المائة بين أكبر 100 مؤسسة رقمية متعددة الجنسيات هي مؤسسات من الولايات المتحدة الأمريكية تليها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ثم ألمانيا. وهذا التركز أكثر حدة في حالة منصات شبكة الإنترنت: فعشر من أصل المؤسسات الرقمية الرئيسية المتعددة الجنسيات الإحدى عشرة في التصنيف، هي مؤسسات من الولايات المتحدة.

ويلاحَظ أن وجود أكبر المؤسسات الرقمية المتعددة الجنسيات في الاقتصادات النامية لا يزال محدوداً للغاية، حيث إن أربع شركات فقط بين أكبر 100 شركة توجد مقارها في دول نامية. وعلاوة على ذلك، فمن أصل أكبر 100 مؤسسة رقمية متعددة الجنسيات، لم تتخذ سوى 13 في المائة من الشركات المنتسبة مقراً لها في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، مقابل نسبة تناهز 30 في المائة بالنسبة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات عموماً.

وقد قال موخيسا كيتوي، الأمين العام للأونكتاد، ما يلي: "للاقتصاد الرقمي تبعات هامة على الاستثمار، والاستثمار يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى التنمية الرقمية". وأضاف بالقول "لا يسعنا أن نترك البلدان النامية متخلفة؛ ولا بد لنا أن نبتكر سياسات تمكينية تفضي إلى سد الفجوة الرقمية في الاستثمار العالمي".

ويجب أيضاً أن تراعي القواعد التنظيمية والسياسات الموجهة لتعزيز الاستثمار نماذج العمل الجديدة التي تعتمدها المؤسسات المتعددة الجنسيات في عملياتها عبر الحدود. وكثيرة هي الصناعات التي تأثرت بالرقمنة؛ فمن أصل أكبر 10 صناعات تقليدية الأكثر تأثراً، تقابل خمس قطاعات أكبر 10 صناعات تبقي فيها البلدان على قيود على الاستثمار (انظر الشكل). وقد أخذت المؤسسات الرقمية المتعددة الجنسيات تتوسع في قطاعات أخرى تخضع لتنظيم شديد، ويمكن أن تصبح القواعد التنظيمية القديمة بالية كما يمكن أن تمثل بشكل غير مقصود عاملاً معوقاً لاعتماد التكنولوجيا الرقمية.

وشملت الدراسة الاستقصائية التي أنجزها الأونكتاد حول استراتيجيات التنمية الرقمية أكثر من 100 بلد. وتظهر النتائج المبينة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017*، أن استراتيجيات عديدة لا تعالج بالقدر الكافي الاحتياجات من الاستثمار. فأقل من 25 في المائة من هذه الاستراتيجيات يتضمن تفاصيل عن متطلبات

الاستثمار في البنى الأساسية، وأقل من 5 في المائة منها يتضمن معلومات تفصيلية عن الاحتياجات من الاستثمار في مجالات أخرى غير البنى الأساسية، بما في ذلك الاستثمارات اللازمة لتنمية الصناعات الرقمية. وعلاوة على ذلك، نادراً ما يتم إشراك وكالات تشجيع الاستثمار في وضع استراتيجيات التنمية الرقمية.

وقد تكون متطلبات الاستثمار في البنى الأساسية اللازمة لتحقيق الربط الرقمي الكافي في معظم البلدان النامية أقل ضخامة مما هو مفترض في كثير من الأحيان. فتقديرات الأونكتاد تشير إلى أن الكلفة تقل عن 100 مليار دولار.

وفي *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017*، يقترح الأونكتاد سياسات استثمار كفيلة بأن تعزز استراتيجيات التنمية الرقمية. وهذا يعني إنشاء إطار تنظيمي يفضي إلى تنمية الشركات الرقمية والحفاظ عليه، ويستلزم اتخاذ تدابير دعم نشطة يمكن أن تشمل إحداث مراكز للتكنولوجيا أو الابتكار؛ وإنشاء خدمات الحكومة الإلكترونية أو تحسين الخدمات القائمة؛ ودعم التمويل من خلال رؤوس الأموال المساهمة وغير ذلك من نهج التمويل الابتكارية.

أكبر 10 صناعات تأثرت بالرقمنة وبالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر

(نسبة مئوية)

الصناعات مرتبة بحسب مدى تأثرها بالتكنولوجيا الرقمية

(النسبة بين المسؤولين التنفيذيين)*

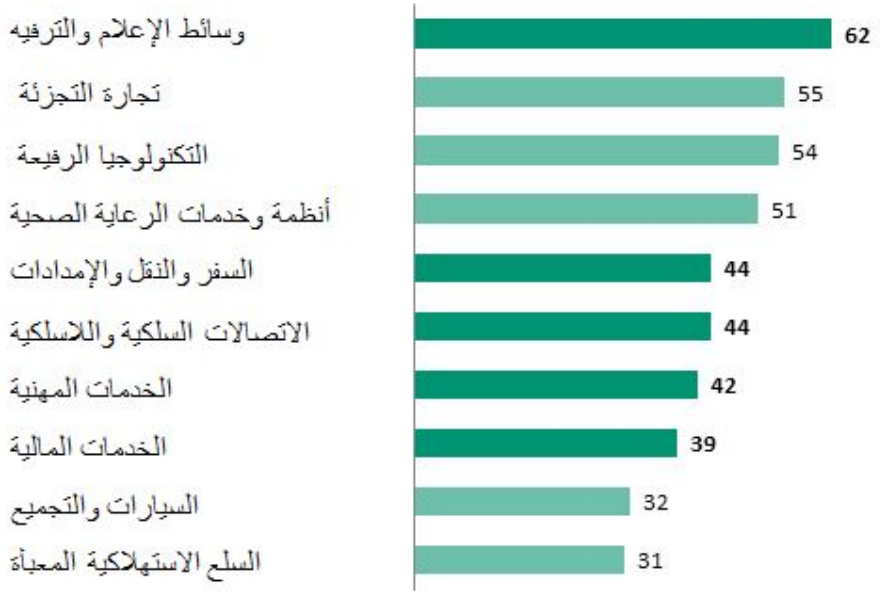

الصناعات مرتبة حسب القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر

(النسبة المئوية بين البلدان التي يوجد فيها قيود)

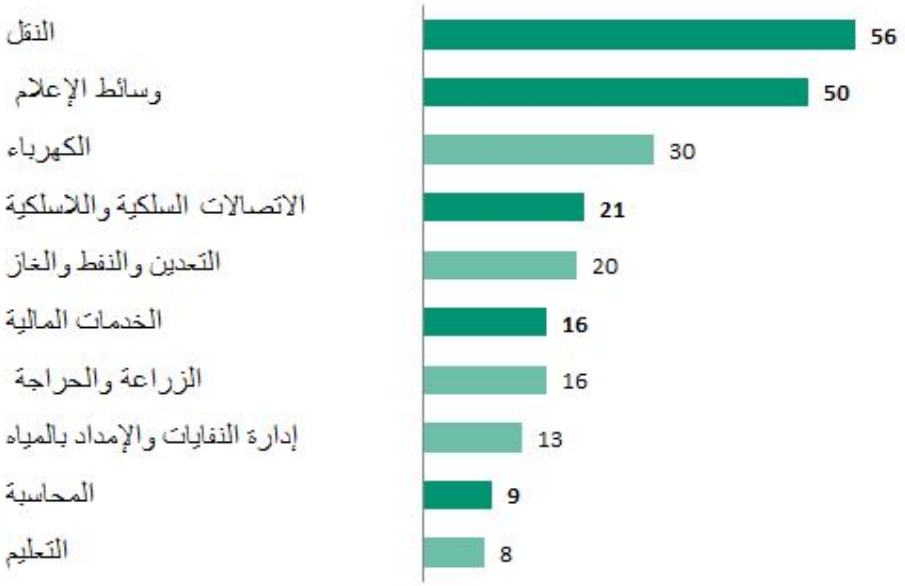

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧.

* الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية

.**.